

التقرير القطري
متابعة تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

اسم البلد:	الجمهورية العربية السورية
تاريخ إعداد التقرير:	2006/3/1

المؤسسة أو اللجنة المسؤولة:	المركز الوطني للسياسات الزراعية
الوحدة نقطة الاتصال:	المركز الوطني للسياسات الزراعية

الاسم:	م. عطية الهندي م. سمير جراد
الوظيفة:	مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية رئيس قسم سياسات الزراعة والغذاء
الهاتف:	المركز : 5446176 - 5421547 مباشر : 5442593
الفاكس:	5421702 - 5442593
البريد الإلكتروني:	faop@net.sy

الجزء الأول
قضايا الأمن الغذائي ذات الأولوية
والتقدم المحرز لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

1 - وضع الأمن الغذائي في البلد ، فيما يتعلق بتوافر الغذاء واستقرار الإمدادات ، وفرص الحصول على الغذاء والتقدم المحرز لتحقيق غايات الحد من الجوع.

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تراوحت مساهمته بين 25-27% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة كما تأتي أهمية هذا القطاع من دوره في تحقيق الأمن الغذائي والاعتماد على الذات ، ويعمل بالقطاع الزراعي بحدود 26-30% من اليد العاملة ، كما يساهم في تشغيل العديد من الصناعات الوطنية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية ، وكذلك القطاعات الأخرى العاملة في مجال النقل وفي توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها ، إضافة إلى مساهمتها بنسبة تتراوح بين 16-22% من الصادرات الإجمالية .

تقوم الحكومة وتنفيذاً للتوجهات والسياسات العامة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي بتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية من أجل تعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي وتسهيل تنفيذ الاتفاقات الموقعة والتحصير لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . وفي هذا الإطار فقد بدأت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بأخذ دورها في عملية التعديل اللازمة وقامت بدراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ووضعت السياسات اللازمة لحلها وبدأ العمل بوضع البرامج التنفيذية لها ، إضافة إلى العمل بتعديل هيكلية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتمكينها من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها وفق الواقع الجديد .

انتقل القطاع الزراعي بشكل تدريجي من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأسيري منذ عام 1986 أي منذ الخطة الخمسية السادسة ، كما تم اعتماد النهج التشاركي بإطارة العام ، في نفس الوقت الذي لحظت سياسات التسويق الزراعي مجموعة من التطورات نتيجة فسخ المجال للقطاع الخاص بالدخول بشكل أوسع في العملية التسويقية ، حيث زادت مساهمته في مجال تسويق وتصنيع وتصدير العديد من المنتجات الزراعية ، إضافة إلى مشاركته في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ، كما تم تبسيط آلية التخطيط والانتقال من التخطيط على مستوى المحصول إلى مستوى المجموعة النباتية بحيث يتاح للمنتج زراعة المحصول المرغوب من قبله من خلال عدة خيارات ، واستمر منح القروض الرسمية من المصرف الزراعي التعاوني مع زيادة الرقابة باتجاه استخدام القروض للغايات التي منحت من أجلها ، في حين اقتصر حصر التسويق والتصنيع بمؤسسات القطاع العام لمحاصيل القطن والشوندر السكري والتبغ وكذلك تصدير القمح.

تحول القطاع الزراعي من سوق مغلقة نسبياً إلى مناخ أكثر انفتاحاً ، وسوف تؤدي التغييرات الأخيرة إلى زيادة هذا الانفتاح وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي . وقد تم تبسيط نظام الرسوم الجمركية بشكل كبير وذلك من خلال دمج الكثير من الرسوم السابقة في رسم واحد "جدول التعريفية المنسقة" ، وتمت إعادة النظر بالرسوم الجمركية وتخفيضها للمواد الأولية الداخلة في الصناعة من جهة أو حسب درجة تصنيع السلعة ، وبشكل مشابه فقد تم تبسيط نظام أسعار الصرف بشكل تدريجي باتجاه توحيدها بسعر واحد . كما تم إلغاء ضريبة تصدير المنتجات الزراعية وفك الارتباط بشأن تمويل الاستيراد من عوائد التصدير وكذلك الإجراءات الأخيرة بتمويل المصدرين. وعلاوة على ذلك فقد تم إلغاء إجازات التصدير لقسم كبير من منتجات الأغذية الزراعية وإلغاء حظر استيراد المنتجات الغذائية بالنسبة للمواد المنتجة في الدول العربية المشاركة في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والذي بدأ بشكل تدريجي منذ عام 1998 وحتى الإلغاء الكامل من كافة الرسوم اعتباراً من بداية عام 2005 ، وسوف يتم توسيع هذه المعاملة بحيث تشمل الدول المشاركة في اتفاقيات تجارية مع سورية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة مع تركيا ، إضافة إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بهدف تسريع وتيرة التحرير التجاري ، كما تقدمت بطلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية .

تسعى الجمهورية العربية السورية إلى تنفيذ الالتزامات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية بهدف تخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف في عام 2015 ، وتحقيق أهداف الألفية الجديدة التي أقرت في عام 2000 الهادفة إلى إيجاد عالم أكثر سلاماً ورخاءً وعدلاً وتحريير البشر من ظروف الفقر المدقع والعوز. وعليه فقد استمرت في إيلاء الأمن الغذائي الأهمية القصوى ووضعته ضمن الأولويات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تقوم بوضع البرامج التنفيذية اللازمة في ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم المنشود والأهداف المحددة ، وتتم المتابعة من خلال تشكيل العديد من اللجان الفنية والمسؤولة عن إنتاج الغذاء أو متابعة توزيعه واستهلاكه ورصد حالات التغذية بشكل عام . كما تقوم الحكومة باستمرار بتعديل السياسات الكلية والزراعية بهدف تحقيق معدلات نمو جيدة في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وموائمة الاقتصاد السوري مع التطورات على المستوى العالمي لتحقيق التقدم في مجال الأمن الغذائي على الصعيد الفردي والأسري والوطني.

وبناءً على ما تقدم تتجلى الأفق العامة لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية بما يلي:

1. زيادة القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية ، وذلك من خلال :
 - تنمية الإنتاج من سلع الغذاء الرئيسية وذات القدرة التنافسية .
 - تنمية القدرة على تصريف نواتج عمليات الاستثمار الزراعي من خلال الارتقاء بخدمات التسويق الزراعي ، وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية .
2. زيادة قدرة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل في تأمين احتياجاتها الغذائية .
3. زيادة معدلات الاستقرار السعري في أسواق الغذاء .
4. الارتقاء بمستويات جودة سلع الغذاء المتداولة .

على الرغم من معدل النمو السكاني المرتفع والذي يبلغ حالياً "2.45% فقد حققت السياسات المذكورة أعلاه نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقود الماضية والذي تجاوز الـ 4% .

وتنفيذاً للتوجهات الاستراتيجية للدولة القاضية بتطوير الإنتاج الزراعي وتدعيم الأمن الغذائي فقد تم الاستمرار بالجهود المبذولة لتقديم الخدمات في الريف وزيادة المساحات المستثمرة المروية منها والبعليّة وتأمين مستلزمات الإنتاج في الأوقات المناسبة وتشجيع زراعة المحاصيل وخاصة الاستراتيجية منها وتربية الثروة الحيوانية ، وعليه فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض من محاصيل القمح والبقوليات الغذائية والقطن والخضراوات المختلفة والعديد من أنواع الفاكهة والسعي لزيادة نسب الاكتفاء من بعض السلع والمنتجات الهامة الأخرى . وما تزال سوريا تستورد العديد من المنتجات لتأمين الاحتياج مثل السكر وبعض الزيوت النباتية السائلة والمهدرجة واللحوم الحمراء ومشتقات الحليب وبعض الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية . كما تقوم الحكومة في ضوء إمكانياتها برصد الأموال اللازمة في الخطط الاستثمارية لزيادة الخدمات المقدمة للإنتاج الزراعي ولتطوير البحث العلمي والتأهيل والإرشاد الزراعي وتدعيم البنية التحتية إضافة إلى تبني مشروعات تنموية لاستصلاح الأراضي وتوفير فرص العمل والتركيز من خلال هذه المشروعات على وضع مكونات لتمكين المرأة الريفية وزيادة دورها الاقتصادي في دخل الأسرة وإمكانية حصولها على القروض الميسرة لإقامة المشروعات المولدة للدخل .

وبما أن جزء هام من الفقراء يعيشون في الريف ويعتمدون على الزراعة فقد تم التركيز على التنمية الزراعية والريفية لتحقيق التقدم في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف الألفية الجديدة . وتضمنت استراتيجية التنمية الزراعية 2001-2010 والخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 العديد من الأهداف والتي حددت الاستراتيجيات الخاصة بها والسياسات اللازمة لتنفيذها واهم هذه الأهداف :

- تحسين استخدامات الموارد الطبيعية الزراعية (أرض ، مياه ، غابات ، مراعي) والاستفادة الكاملة منها بما يتلاءم مع استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث .
- تأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمح ، البقوليات وغيرها) وتحقيق الأمن الغذائي بزراعة وتطوير إنتاجية المحاصيل ذات الميزة النسبية القادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .
- تطوير وتحديث الزراعة من خلال تطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم وتأهيل الموارد البشرية وتوطين التقانات الحديثة وفق برامج زمنية محددة نظراً لأهميتها في إيجاد الحلول المناسبة لكافة مشاكل الإنتاج الزراعي .
- تشجيع وتطوير عمليات تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية للاستفادة من القيمة المضافة وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي .
- تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه .
- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والمواعيد المحددة وبالأسعار المناسبة وتحسين أساليب استخدامها وتوزيعها .
- اعتماد السياسات السعرية كوسيلة للحفاظ على البيئة واستدامة الموارد وتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته .
- تبني تعديلات هيكلية قادرة على مجاراة متطلبات التطوير المستمر بكافة أبعاده .

وبالنسبة للتجارة الزراعية فقد ساعدت السياسات التي اعتمدت مؤخراً إلى تعزيزها ، حيث تم تشجيع التوجه إلى حرية التبادل للمنتجات الزراعية وزيادة نسبة الصادرات الذي مكن من تمويل الواردات المتزايدة وضمان إمدادات المواد الغذائية التي شكلت عامل استقرار خاصة في سنوات الجفاف التي شهدتها منطقتنا في أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الجديدة ، وبشكل عام فقد تطورت التجارة الزراعية بحدود 2% في السنوات الخمس الأخيرة . كما تقوم سورية بتوثيق علاقات التعاون والعلاقات التجارية مع مختلف التكتلات الاقتصادية لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والاستفادة من مساعدات الدول والمنظمات المانحة لدعم الجهود التنموية واستمرار توفير السلع الغذائية وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على الإنسان والبيئة والسعي بخطوات متقدمة لتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتحقيق أهداف الألفية الجديدة .

بلغ الإنفاق الحكومي المخصص للتنمية الزراعية والريفية بحدود 11 % من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2004 . ولكن هذا الإنفاق لا يتناسب مع حجم مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب الدعم الأكبر لتحقيق أهداف الأمن الغذائي .

كما تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لتحسين الوضع الصحي للمواطن السوري . فقد زاد عدد الأطباء من الاختصاصات المختلفة وعدد المستشفيات العامة والخاصة والمراكز الصحية العامة والتخصصية وتحسنت بشكل عام الخدمات الصحية المقدمة في كافة المجالات . كما تحسن الوضع الصحي نتيجة زيادة نسبة إحلال الأدوية المحلية الرخيصة السعر مقارنة بالمستوردة ووصلت نسبة الأدوية المنتجة محلياً إلى حدود 90% من الاحتياج . وحسب المؤشرات الصحية المدونة في الجدول المرفق يمكن القول بأن الوضع الصحي للمواطن السوري مقبول نسبياً للريف والحضر على حد سواء. ولكن الخدمات المقدمة للحضر هي أفضل بكثير من الخدمات المقدمة للريف مما يتطلب تكثيف الجهود لتحسين الوضع الصحي لسكان الريف السوري .

وتولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً للتعليم والمساواة بين الجنسين. حيث زاد الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الموازنة العامة للدولة من 9.1% في عام 1990 إلى 15% في عام 2004 وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% في عام 1990 إلى 5.7% في عام 2004. وحسب إحصائيات عام 2002 فقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 98% وللذكور 100% وللإناث 96% . كما أظهرت النتائج الأولية

للتعداد العام للسكان لعام 2004 أن نسبة الأمية للسكان 15 سنة فأكثر قد انخفضت من 27.5% عام 1994 إلى 19% على المستوى الإجمالي . وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغت لدى الذكور 12.1% مقابل 26.1% لدى الإناث ، وتباينت نسبة الأمية على مستوى المحافظات حيث بلغ أعلى معدل للأمية في محافظة الرقة (38.6%) وأدناها في محافظة دمشق (7.2%) . وقد زادت نسبة المقاعد النسائية في مجلس النواب من 9% في عام 1990 إلى 12% في عام 2004 .

كما تسعى الحكومة إلى الحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاقتصادي والسعي قدماً في برامج الإصلاح الاقتصادي على كافة المستويات لتوفير فرص العمل بما يتناسب مع النمو السكاني الكبير ، ووضع البرامج وتنفيذ المشاريع لتشغيل اليد العاملة وخاصة النسائية . وحسب النتائج الأولية للتعداد السكاني لعام 2004 بلغ معدل البطالة 8-12% ، وللذكور 8.3% وللإناث 24.1% في عام 2002 . وأن نسبة البطالة بتاريخ التعداد (منتصف أيلول) بلغت حوالي 12.3% مقابل 7.4% عام 1994 . كما تبين أن أعلى نسبة للبطالة تركزت في محافظة الحسكة (26.5%) وأدنى نسبة لها في محافظة دمشق (4%) .

وحسب تقديرات 2003-2004 11.4% (UNDP) من السكان في سوريا (2.02 مليون) لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية (الفقراء) على الرغم من التقدم المحرز الذي تم تحقيقه في مجال إنتاج الغذاء واستقراره وتحسين دخل المواطن السوري . وقد اختلف توزيع نسبة الفقراء بين المناطق الجنوبية والشمالية والوسطى والساحلية وبين الريف والحضر .

وأخيراً تعتبر سوريا من الدول متوسطة الحالة الغذائية قياساً بالدول الأخرى وبحاجة لتأمين الغذاء الكافي والمتوازن للعديد من فئات الشعب وخاصة السكان الريفيين وسكان البادية (البدو) ولأعداد المتزايدة من السكان . كما تعاني عدة مجموعات من السكان الريفيين من بعض المخاطر في أمنها الغذائي وخاصة خلال سنوات الجفاف وبشكل خاص في البادية والمناطق الحدية والهامشية أو الجبلية المرتفعة أو الفلاحين الذين لا يملكون أراضي أو الحائزين لمساحات صغيرة . وتشير الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة من القمح – البقوليات الحبية – الدرنات – والخضار والفواكه مع توفر فائض بسيط عن حاجة الاستهلاك المحلي يمكن تصديره مثل الحمضيات والتفاح – البندورة – الزيتون – وزيت الزيتون . وتجدر الإشارة إلى عدم كفاية منتجات الثروة الحيوانية سواء من اللحم الأحمر والأبيض والمنتجات الحيوانية الأخرى لتغطية كامل احتياجات السكان من هذه المنتجات وفق المعايير العالمية لمعدلات التغذية الموصى بها من قبل خبراء الغذاء والتغذية ، مما تستدعي الضرورة بإلاء مشاريع الإنتاج الحيواني المختلفة ومستلزماتها (خاصة تغطية الفجوة العلفية) الاهتمام اللازم لزيادة مخرجاتها من هذه المنتجات سواء لتغطية الفرق الكبير في نسبة البروتين النباتي والحيواني المتاح للاستهلاك حالياً أو لتغطية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان مستقبلاً .

2- دراسات تقييم

تسعى الحكومة السورية إلى تطوير كافة قطاعات الاقتصاد الوطني لزيادة دخل ورفاهية المواطن السوري ومستواه الغذائي لأن أداء كل قطاع مرتبط بأداء كافة القطاعات الأخرى . وينطبق هذا بشكل خاص على أداء القطاع الزراعي . حيث أن التقدم المحرز لهذه القطاعات ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . الجدول رقم 1 يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب القطاعات كنسبة مئوية حيث يلاحظ زيادة نصيب الزراعة في الناتج المحلي لتصبح مساهمتها أعلى من كافة القطاعات في عام 2004 مما يعطي مؤشر على زيادة إنتاج الغذاء .

يتأثر قطاع الزراعة بنوعين من المخاطرة والتي تؤثر على حالة الأمن الغذائي في سورية هما تقلبات الإنتاج (الغلة) والأسعار بين السنوات الجيدة وسنوات الجفاف . وتعمل الحكومة على تقليل المخاطرة من خلال تثبيت

أسعار بعض السلع الأساسية ، وزيادة المساحات المروية ، وتوفير التخزين ، وتشجيع إقامة طاقات تخزينية جديدة ، وتحسين كفاءة تكامل الأسواق المحلية . ولكن إذا أخذ وسطي فترتين مختلفتين من حيث المعدلات المطرية كما هو مبين في الجدول رقم 2 يلاحظ فروقات كبيرة في الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي الوطني والفردي مما يبرر إحلال الزراعات المروية للزراعات المطرية (جدول رقم 3) .

جدول رقم 1 - تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاعات الاقتصاد الوطني بالأسعار الثابتة لعام 2000 (%)

القطاعات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	23	26	22	25	25	26	25	25
الصناعة والتعدين	34	33	34	30	29	26	24	20
البناء والتشييد	3	3	3	3	3	3	4	3
تجاره الجملة والمفرق	16	15	16	15	16	16	16	19
النقل والمواصلات والتخزين	12	11	12	13	13	13	14	15
المال والتأمين والعقارات	3	3	4	4	3	4	4	4
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2	2	2	2	3	3	3	3
الخدمات الحكوميه	7	7	7	8	8	9	10	11
الهيئات التي لاتهدف الى الربح	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2005

جدول رقم 2 - تطور بعض منتجات الإنتاج النباتي والحيواني الهامة (1996-2004) الوحدة : طن

البند	متوسط 2000-1997	متوسط 2004-2001	نسبة التغير %	معدل النمو المنفذ %	معدل النمو المخطط %
القمح	3,234,927	4,742,629	47	7.27	3 إلى 4
الشعير	622,234	1,120,335	80	4.79	1
العدس	116,580	151,002	69	6.68	1 إلى 1.5
الحمص	59,237	70,262	19	2.80	9 إلى 12
اللحوم الحمراء	215,922	202,911	-6	-1.54	5
اللحوم البيضاء	100,260	143,217	43	9.32	5
الحليب	1,679,038	1,836,311	9	2.26	4
الأسماك	13,452	15,616	16	3.80	6

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، استراتيجية التنمية

جدول رقم 3 - تطورا لأراضي المروية ومساحة الأشجار المثمرة (هكتار)

البند	متوسط 2000-1997	متوسط 2004-2001	معدل النمو المنفذ %	معدل النمو المخطط %
الأراضي المروية	1,194,250	1,350,034	3.11	2 إلى 1.5
مساحة الأشجار	779,842	826,558	1.47	3 إلى 4

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، استراتيجية التنمية

كما تسعى الحكومة جاهدة لتحسين الأوضاع التغذوية للمواطنين وزيادة نصيبهم من مختلف المواد الغذائية ومركباتها من الطاقة والبروتين والدهن . لذلك يعتبر تأمين الغذاء الكافي والمناسب والصحي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين من أهم أهداف الحكومة . ونتيجة لجهود الحكومة المبذولة في هذا المجال فقد

حققت برامج التنمية الزراعية الاكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الاستراتيجية والهامة إضافة لتحقيق فائض يحتاج إلى تصدير وخاصة للمحاصيل التالية : القمح ، الحبوب البقولية ، القطن (زيت القطن) ، الخضار والفواكه ، الزيتون وزيت الزيتون ، إضافة لمنتجات الثروة الحيوانية وخاصة من لحوم الدواجن والبيض . وفي نفس الوقت يتم تغطية العجز الوطني من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد .

وحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة في عام 2002 فقد بلغ نصيب الفرد السوري بحدود 3038 / سعرة حرارية و 77/ غ من البروتين و 105 / غ من الدسم وهي نسب معقولة من خلال مقارنتها بالدول الأخرى .

3 – برامج المساعدة الخارجية

لجأت الحكومة وفي إطار دفع عملية التنمية وتوفير الاحتياجات الغذائية وتوفير فرص العمل إلى الاقتراض الخارجي لتنفيذ مشروعات تنموية في المناطق الريفية إضافة إلى الاستفادة من المنح لتمويل بعض المشروعات ذات العلاقة وأهمها :

3-1- المشروعات الممولة بقروض خارجية

تم تمويل العديد من المشروعات التنموية في المناطق الريفية من خلال الاستفادة من القروض الخارجية الميسرة ومعظم القروض كانت من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية /إيفاد / وتهدف المشاريع إلى التنمية الريفية الشاملة من خلال استصلاح الأراضي وتوفير المياه وتبني المشروعات التنموية الصغيرة المولدة للدخل وتنمية المرأة الريفية وتعزيز الإرشاد وغيرها وأهمها :

1- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية

تم تنفيذ المشروع على مرحلتين ، كانت مدة المرحلة الأولى 6 سنوات وميزانيتها 40 مليون دولار أمريكي . أما المرحلة الثانية بلغت مدتها 10 سنوات وميزانيتها 30 مليون دولار أمريكي .

- مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص في محافظة حلب (1995-2004)

تبلغ ميزانية المشروع 18.6 مليون دولار أمريكي ومدته 9 سنوات .

- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية (1996-2005)

تبلغ ميزانية المشروع 117.2 مليون دولار أمريكي ومدته 9 سنوات .

- مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية (1998-2006)

تبلغ ميزانية المشروع 104.9 مليون دولار أمريكي ومدته 8 سنوات .

- مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب

تبلغ ميزانية المشروع 35.7 مليون دولار أمريكي ومدته 5 سنوات . بدأ المشروع في عام 2004 .

2-3- المشاريع المنفذة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص (2003-2007)

تبلغ ميزانية المشروع 2.3 مليون دولار أمريكي. يعمل المشروع على ترسيخ نظام مؤسسي وطني للتمويل الصغير كأحدى الوسائل المساعدة في مكافحة الفقر لتحقيق التنمية البشرية المستدامة .

- مشروع حفظ وصيانة الاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي في المناطق الجافة في سوريا

تبلغ ميزانية المشروع 2 مليون دولار أمريكي ومدته خمسة سنوات (1999-2004) .

- مشروع المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة المناطق المحمية

تبلغ ميزانيته 6.7 مليون دولار أمريكي ومدته 7 سنوات (2004-2011) .

3-3- التعاون مع برنامج الأغذية العالمي

يتم التعاون مع برنامج الأغذية العالمي حالياً من خلال مشروع وحيد هو " دعم صغار المزارعين والمربين في المنطقة الهامشية والبادية والأراضي المتدهورة ". تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 34 مليون دولار أمريكي .

3-4- التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

أ- مشاريع قائمة ضمن برنامج التعاون الفني TCP

- مشروع إكثار بذار البطاطا ومشاتل النخيل بتقنيات زراعة النسيج

تبلغ ميزانية المشروع 319 ألف دولار أمريكي ومدته تسعة أشهر .

- مشروع إنشاء نظام إنذار مبكر للحد من آثار الجفاف في سورية (2004-2006)

تبلغ ميزانية المشروع 244 ألف دولار أمريكي .

- مشروع إنشاء نظام لخرايط انعدام الأمن الغذائي (2005)

تبلغ تكلفة المشروع 330 ألف دولار أمريكي .

- مشروع تعزيز القدرات المحلية في مجال الصحة النباتية (2004-2005)

تبلغ تكلفة المشروع 352 ألف دولار أمريكي .

- مشروع التخزين الآمن وتجميع المعدات المتراكمة منتهية الفعالية وغير المرغوبة (12 شهراً)

تبلغ تكلفته 388 ألف دولار أمريكي .

- مشروع التدريب على إدارة مكافحة عشبة الهالوك في المحاصيل البقولية (2004-2005)

تبلغ تكلفته 366 ألف دولار أمريكي .

ب - مشاريع قائمة ممولة من دول مانحة تشرف الفاو على تنفيذها

- مشروع التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية

تبلغ تكلفة المشروع في مرحلته الثالثة بحدود 3/ مليون دولار أمريكي بعد أن استفاد ب / 6 مليون دولار خلال المرحلتين الأولى والثانية .

- مشروع خطة إدارة حرائق الغابات باعتماد النهج التشاركي

تبلغ تكلفة المشروع 779 ألف دولار أمريكي ومدته ثلاث سنوات .

- مشروع الإدارة المتكاملة للحشرات في الشرق الأدنى

تبلغ تكلفة المشروع 2 مليون دولار أمريكي ولمدة سنتين .

- مشروع التنمية المؤسسية للزراعة العضوية في سوريا

تبلغ تكلفته 1 مليون دولار أمريكي ولمدة ثلاث سنوات .

ج- مشاريع تليفود

- مشروع إنشاء مجموعة ريفية لتربية النحل في محافظة القنيطرة بتكلفة قدرها 9.3 ألف دولار أمريكي.

- مشروع إنشاء وحدات نموذجية لتربية الدجاج البياض على مستوى الأسرة في جبل الحص .

- مشروع تطوير تربية الفطر الزراعي على مستوى الأسرة الريفية في جبل الحص .

- مشروعان لإنشاء نموذج لتربية الأغنام العواس في محافظة السويداء في قريتي السلمية و الشبكي بتكلفة 9.2 ألف دولار أمريكي لكل منهما .

الجزء الثاني

متابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الالتزام الأول : ستكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية موالية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم ، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء ، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع .

1. تعزيز النظم السياسية الديمقراطية والمشاركة على القاعدة العريضة

تركز التشريعات في سورية على أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وتضمن حرية الرأي في ظل سيادة القانون . كما يضمن دستور البلاد سيادة القانون وضمان الحقوق لجميع السكان دون تفرقة في العرق والجنس والدين وغيرها .

وتنتهج سوريا منذ أمد بعيد مبدأ التعددية السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية في البلاد ، كما أنه أصبح لمؤسسات المجتمع المدني نشاط أوسع في هذا المجال .

وضمن إجراءات التحديث والتطوير الحالية في سورية ، أعطي دور أكثر للتعبير عن الرأي والسماح بإصدار صحف خاصة تعبر عن آراء الفئات السياسية وخوض الانتخابات على كافة المستويات مما وفر لها الاستقرار الداخلي .

2. تحسين أوضاع حقوق الإنسان

التزمت سورية ومنذ البداية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية ووفرت له إطاراً قانونياً واضحاً من خلال مشاركة جميع الفئات في رسم خطط التنمية ، كما ألغيت مؤخراً محاكم الأمن الاقتصادي وتحال كافة القضايا إلى القضاء المدني المتوافق مع التشريعات الدولية .

3. تلافى النزاعات وتهيئة بيئة سلمية

تلتزم سوريا بقرارات الأمم المتحدة وتطالب بتنفيذها باستمرار وتعتمد مبدأ الحل السلمي في النزاعات الدولية لإعادة الحقوق حسب الموثيق الدولية ، كما أنها طرحت مبادراتها في مجلس الأمن الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام دائم وخالية من أسلحة الدمار الشامل لتدعيم الأمن والاستقرار العالمي وتعتمد مبدأ السلام كخيار استراتيجي لحل النزاعات وتفادي الصراعات الإقليمية كما أيدت المبادرة العربية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لحل النزاع في الشرق الأوسط .

4. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن القانون السوري يضمن المساواة بين الجنسين ولا يميز بينهما في الحقوق والواجبات . وأتاحت التشريعات أمام المرأة جميع الفرص المتساوية في التعليم والعمل وبناء المجتمع وشغل الوظائف ونقلد المناصب العليا والمشاركة في المؤسسات المختلفة كالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وفي إطار تدعيم دور المرأة في الحياة الاقتصادية وخاصة في الريف فقد أولت العديد من مشاريع التنمية في سورية مكونات خاصة للمرأة وذلك بزيادة دورها في الحياة الاقتصادية من حيث محو أميتها وتعليمها وتنظيم الدورات التعليمية والتدريبية لها على الأعمال المنزلية والأعمال الأخرى المولدة للدخل ومنحها القروض

اللازمة لممارسة بعض الأنشطة الإنتاجية . وقد كان التقييم إيجابياً للنتائج العملية التي حققتها هذه المشروعات حسب النتائج العملية التي أصدرتها الجهات المانحة للقروض التنموية كصندوق إيفاد (الذي يساهم مع الصندوق العربي بخمسة مشروعات تنموية) .

الالتزام الثاني : سننفذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة ، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول ، في جميع الأوقات ، على أغذية كافية ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة .

1. السياسات النوعية والتدخلات الموجهة لتوليد الدخل وفرص العمل لفقرات المناطق الحضرية والريفية

أولت سورية موضوع الفقر أهمية خاصة وسعت بكافة الطرق للإسراع في عملية تنمية الريف والسعي الحثيث لعدالة توزيع الدخل على مستوى المناطق من خلال تنفيذ ما يلي :

- تخديم المناطق المحيطة بالمدن الرئيسية وذات الكثافة السكانية بالخدمات المختلفة من طرق ومدارس ومستوصفات وشبكات اتصالات وكهرباء ومياه نظيفة وغيرها للمساهمة في رفع المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي لسكان هذه المناطق .
- تقديم الخدمات اللازمة للمناطق الريفية (كهرباء ، مياه ، هاتف ، مدارس وغيرها) وذلك في إطار الحد من الفوارق بين الريف والمدينة .
- تطوير الإنتاج الزراعي من خلال تأمين الإمكانات المادية لسكان الريف لتأمين مستلزمات الإنتاج أو لشراء الأصول الثابتة من خلال القروض الميسرة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى .
- زيادة رقعة الأراضي الزراعية وتحسين كفاءتها من خلال عمليات الاستصلاح بهدف زيادة المساحات المستثمرة وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة (التوسع الأفقي والرأسي) .
- اعتماد مشاريع التنمية الزراعية في العديد من المناطق والتي تتضمن استصلاح الأراضي وتأمين الطرق والمياه والقروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لتحسين أوضاع الأسر الريفية .
- دعم المنتجين عن طريق تمويلهم بقروض ميسرة لمساعدتهم على تأمين مستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة .
- تأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة بموجب القانون رقم 71 لعام 2001 والتي تقوم بمنح القروض للعاطلين عن العمل وبفائدة مخفضة (2-4%) لإقامة مشاريع أسرية واستثمارية صغيرة مولدة للدخل في كافة المجالات الاقتصادية .
- تأمين المواد الغذائية إلى مواقع التجمعات السكانية في المناطق البعيدة .
- الاستمرار بدعم مادة الخبز التي تعتبر الغذاء الرئيسي للمجتمع دون تحديد كميات بهدف تأمين الاحتياجات الرئيسية للسكان .
- توزيع كمية محددة بمعدل 1 كغ من السكر و 0.5 كغ من الرز شهرياً للفرد بأسعار تقدر بحدود 40% من سعرها الحر لتأمين جزء من احتياج الفرد من هاتين السلعتين الهامتين للأمن الغذائي .
- يتم تقديم بعض المواد الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للعاملين في المشروعات التنموية والمستفيدين منها لمساعدتهم في تأمين بعض احتياجاتهم ريثما تنتهي المشروعات ويصبح المستفيدين منها قادرين على تأمين احتياجاتهم .

- إصدار العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بتشجيع الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي لزيادة المعروض من المواد الغذائية ، ولتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي ، ولزيادة القيمة المضافة ، ولتأمين فرص العمل بهدف القضاء على البطالة .
- تطوير وتحسين شبكة المعلومات القطرية الخاصة بالإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي لتحسين أداء النظم الغذائية في القطر .

2. الإجراءات التي اتخذت لضمان فرص الحصول على التعليم الأساسي وخدمات الرعاية الصحية الأولية

يعتمد النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سورية على إتاحة الفرصة لجميع السكان في التعليم وفي تأمين الخدمات الصحية وذلك من خلال :

- إلزامية التعليم الأساسي حتى المرحلة الإعدادية .
- اعتماد مجانية التعليم في كافة المراحل (الابتدائية ، الإعدادية ، الثانوية ، الجامعة) .
- إحداث الجامعة الافتراضية والتعليم الموازي والتعليم المفتوح إضافة للسماح بإقامة الجامعات والمعاهد الخاصة .
- تنظيم إقامة دورات محو الأمية في التجمعات والمعامل والقرى للحد من عدد الأميين وغير الملمين بالقراءة والكتابة .
- إقامة العديد من المعاهد والثانويات الفنية لتشجيع التعليم الفني ومنح الرواتب الرمزية في بعضها لتشجيع الطلاب على الاستمرار بالتعليم .
- إقامة العديد من مراكز التدريب المهني لتعليم العديد من المهن للسكان لمساعدتهم في تأمين فرص العمل .
- إحداث المستوصفات الصحية في العديد من المناطق وخاصة في المناطق ذات الدخل المنخفضة .
- زيادة أعداد المستشفيات الحكومية المجانية وزيادة عدد الأطباء والأسرة في هذه المستشفيات .
- تنفيذ حملات التلقيح ضد الأمراض السارية والمعدية وإجراء التلقيحات للأطفال والنساء من خلال المراكز الصحية الحكومية الثابتة والمتنقلة وحسب ماتقتضيه الحاجة .
- أقامت الحكومة بعض المراكز الصحية لتأمين الرعاية الصحية للمصابين بنقص المناعة .
- قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار في المستشفيات الخاصة مما أدى إلى زيادة أعدادها .

الالتزام الثالث : سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحريرية والريفية ، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة ، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرياً لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية ، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر ، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف .

1. السياسات والإجراءات الرامية إلى تكثيف الإنتاج الغذائي وتنويعه

تهدف كافة الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه وتصنيعه وبما يتناسب مع قدرة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من الهدر والاستنزاف لضمان إنتاج غذائي مستدام ، كما يتم تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية والتركيز من خلالها على مكافحة الحيوية

لضمان سلامة المنتجات والحد من التكاليف والمحافظة على البيئة ، وقد أثمر العمل في هذا المجال إلى التخلي عن مكافحة الكيمائية على بعض المحاصيل مثل الحمضيات منذ عام 1993 ، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على هذه المكافحة على الزيتون والتفاح والقطن وفي الغابات واستمرار التجارب لاعتماد المكافحة الحيوية على محاصيل أخرى .

وقد تم تبني مشروعات نموذجية في بعض المناطق وتشجيع المنتجين على الاستفادة منها للمساهمة في تطوير وتنويع إنتاجهم (مشاريع التنمية الزراعية في معظم المناطق ، البرنامج الخاص للأمن الغذائي ، مشروعات من برنامج التلغود ، الاستفادة من عائدات المساعدات الدولية في إقامة مشروعات للتنمية كالمساعدات اليابانية لزيادة إنتاج الغذاء وغيرها) .

كما يتم تطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها من خلال التوسع المبرمج في التحسين الوراثي للسلاسل الحيوانية المختلفة وتأمين مستلزماتها .

وبناءً على ماتقدم يتم تشجيع الصناعات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني على المستوى الصناعي والتقليدي والمنزلي لزيادة القيمة المضافة وتحسين الدخل والتخفيف من المخاطرة المواكبة للإنتاج الزراعي .

2. الإجراءات الرامية إلى مكافحة الأخطار البيئية على الأمن الغذائي

أولت سورية اهتماماً متزايداً بموضوع البيئة والمحافظة عليها ونشر الوعي حيال الموضوعات المتعلقة بذلك والحد من المخاطر المهددة لها من خلال :

- مكافحة التصحر بزيادة الغطاء النباتي في البادية السورية وزراعة الغراس الرعوية في المحميات والبالغ عددها حالياً 64 محمية بمساحة نحو 970 ألف هكتار .
- إنتاج حدود 15 مليون غرسه رعوية وجمع 285 طن من البذور الرعوية واستزراعها في البادية.
- إنتاج الغراس المثمرة وتوزيعها على المنتجين بأسعار رمزية لتأمين مصادر عيش للمنتجين وزيادة الرقعة الخضراء .
- تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي وبأجور تشجيعية للمنتجين وزراعتها بالأشجار الملائمة لها بيئياً والتركيز على ذلك في الزراعات البعلية للمحافظة على الموارد المائية .
- التركيز على زيادة المساحات المحرجة للمحافظة على البيئة في المواقع المختلفة إضافة إلى إنتاج وتوزيع الغراس الحراجية (15 مليون غرسه سنوياً) وبأسعار تشجيعية لزراعتها في المواقع المناسبة .
- تطوير التنوع الحيوي والأصول الوراثية في المحميات الحراجية وصيانتها واستثمارها وبالغلة حالياً 13 محمية بمساحة 288 ألف هكتار .
- إنشاء البنوك الوراثية في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية للمحافظة على الأصول الوراثية .
- تنفيذ مشروع يهتم بالتنوع الحيوي بالتعاون بين الهيئة العامة للبحوث الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) .

- تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المائية والتوسع في الزراعة المروية في الأحواض المائية ذات الفائض والمتجدد المائي .
- تقوم الدولة بإنشاء المناطق الصناعية النموذجية لزيادة الإنتاج كماً ونوعاً والحد من أخطار التلوث البيئي .

3. نقل التقانات الزراعية واستخدامها

تتم عملية نقل التقانات الزراعية من مراكز البحوث الزراعية إلى حقول المزارعين من خلال برامج إرشادية متخصصة للمحاصيل الزراعية . وقد فاق عدد الوحدات الإرشادية الألف وحدة موزعة على كافة محافظات ومناطق القطر . كما يتم التنسيق بين وزارة الزراعة وبعض الجهات الدولية البحثية للمساهمة في نقل بعض التقانات المدخلة من الدول الأخرى ، وعلى سبيل المثال مانفذه مشروع المشرق والمغرب من نقل للتقانات التي تساهم في تكامل الإنتاج النباتي والحيواني في المناطق الجافة في سوريا وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية (إيكاردا) . كما أن معظم المشاريع العاملة في مجال التنمية تحتوي على مكون أساسي يهتم بالإرشاد ونقل التقانات .

4. وضع خطط للتنمية الريفية المتكاملة وتنفيذها

تركزت السياسات الحكومية على التنمية الشاملة التي تستهدف الفئات الفقيرة المحدودة الدخل لرفع مستواها المعاشي وتأمين الفرص والظروف الملائمة لزيادة دور هذه الفئة في التنمية الاقتصادية وتعزيز دور المرأة وتوفير فرص عمل للجميع . ومن الإجراءات التي تتخذها سوريا في هذا المجال :

- اعتماد مشاريع التنمية الزراعية في العديد من المناطق والتي تتضمن استصلاح الأراضي وتأمين الطرق والمياه والكهرباء والمستوصفات والمدارس والقروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لتحسين وضع الأسر الزراعية .
- دعم المنتجين عن طريق التمويل بقروض ميسرة لمساعدتهم على تأمين مستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة .

الالتزام الرابع : سنعمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق .

تطورت السياسات التجارية بشكل واضح لزيادة التبادلات التجارية على المستوى الإجمالي والزراعي وتعمل الأنظمة النافذة على زيادة دور القطاع الخاص في العملية التجارية وتشجيعه وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الحياتية . وبالنسبة لقطاع الزراعة والتصنيع الزراعي فقد تم تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاتجار بالسلع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني عدا تصدير بعض المحاصيل الإستراتيجية (القمح ، القطن ، التبغ) التي تقوم المؤسسات الحكومية بتصديرها . وينحصر دور الدولة حالياً فقط بمراقبة المواصفات وسلامة باقي السلع . كما تقوم الحكومة بتخصيص الأراضي لإقامة أسواق جملة للخضار والفواكه ومنح التسهيلات لإقامتها لتسهيل تداول المواد الغذائية .

كما سعت سورية لإقامة علاقات تجارية ثنائية مع دول عربية شقيقة (الإمارات ، الأردن ، السعودية ، لبنان ، مصر ، السودان ، الجزائر) في إطار الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأخرى أجنبية صديقة ، إضافة إلى مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية . كما تقدمت سورية بالطلب الرسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

الالتزام الخامس : سنسعى إلى تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان ، وإلى التأهب لمواجهةها ، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجيع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.

- تم إحداث لجنة وطنية لمواجهة الكوارث لتقديم المساعدات اللازمة للسكان في حال حدوث الكوارث .
- تقوم وزارة الزراعة ومن خلال المراكز المناخية بإعلام المزارعين عن فترات توقع موجات الصقيع للقيام بتفاديها .
- تم إعداد مشروع لمكافحة الجفاف وإحداث نظام إنذار مبكر للتنبؤ عن حالات الجفاف وتتم المتابعة لتأمين التمويل اللازم له .
- تؤمن الحكومة السورية كافة المتطلبات اللازمة لمكافحة الجائحات المرضية النباتية والحيوانية من خلال تشكيل فرق تقصي والتدخل عندما تصل الإصابة للعتبة الاقتصادية .
- نشر فرق الرعاية الصحية للثروة الحيوانية في مناطق تواجدها مزودة بكافة المتطلبات البيطرية .
- إعداد نظام لمراقبة النباتات والحيوانات الداخلة والخارجة من الحدود السورية .
- الاستمرار في شق الطرق الحراجية لمكافحة الحرائق في الغابات وزيادة عدد المخافر والخفراء الحراجيين وتوزيعهم في كافة مناطق الغابات .
- إبرام اتفاقيات للحجر الزراعي والبيطري مع الدول الأخرى ومراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي ، وهناك تعاون واسع في هذا المجال مع بعض المنظمات المعنية .
- توزيع المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي على الفقراء ومنعدي الأمن الغذائي .
- تقديم المساعدات الطارئة للمناطق المنكوبة أو المتعرضة للظروف الجوية السيئة .

الالتزام السادس : سنشجع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية ، والنظم الغذائية والزراعية والسكنية والحرجية المستدامة ، والتنمية الريفية ، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة .

1. حصة تنمية الموارد البشرية في الميزانية الوطنية وبيان تأثيرها على تطوير المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي

تشكل موازنة التعليم بكافة مراحل ومستوياته المختلفة بحدود 15% من الموازنة العامة للدولة . وفي عام 2004 بلغ عدد المدارس الابتدائية 11997 مدرسة ، والمدارس الإعدادية والثانوية 3289 مدرسة مع الإشارة إلى وجود مدارس خاصة في كلا المرحلتين . وتنتشر المدارس بمختلف مستوياتها في القرى والنواحي والمدن إضافة إلى إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية كما تتوفر بعض المدارس المتنقلة لتأمين التعليم لأبناء البدو الرحل لمساعدتهم في متابعة تعليمهم . وفي عام 2004 بلغ عدد المدارس الابتدائية والإعدادية 15095 مدرسة (منها 332 مدرسة خاصة) ، وعدد المدارس الثانوية 1159 مدرسة (منها 69

مدرسة خاصة). كما يلاحظ زيادة في أعداد المدارس المهنية وعدد المعاهد العليا والمتوسطة ومراكز التدريب ودور المعلمين والجامعات والكليات .

وتضمنت الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) زيادة معدلات نمو التعليم بين عامي 2000 و 2005 بنسبة نمو سنوية بحدود 0.7% في التعليم الابتدائي ، و 2.6% في التعليم الإعدادي ، و 3% في التعليم الثانوي ، و 7.1% في التعليم المهني ، و 16.4% في التعليم المتوسط ، و 7.1% في التعليم الجامعي .

2. حصة الزراعة والأسماك وبرامج الأمن الغذائي من الميزانية الوطنية

بلغت حصة الزراعة والغابات والأسماك والري بحدود 14% من الاستثمارات الإجمالية المحددة في الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) .

3. طبيعة وحجم الاستثمارات في البنى الأساسية الرامية إلى زيادة فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على الأغذية

تطور حجم الاستثمارات الإجمالية بالأسعار الثابتة لعام 2000 من 99.8 مليار ل.س في عام 1990 إلى 240 مليار ل.س في عام 2004 ، وحجم استثمارات القطاع العام من 43 مليار ل.س (43% من الإجمالي) في عام 2000 إلى 128 مليار ل.س (53% من الإجمالي) في عام 2004 ، أما حجم استثمارات القطاع الخاص فقد انخفض من 57 مليار ل.س (57% من الإجمالي) في عام 1990 إلى 112 مليار ل.س (47% من الإجمالي) في عام 2004 .

بلغت الاستثمارات الإجمالية خلال الخطة الخمسية التاسعة 1210 مليار ل.س تعادل حوالي 24 مليار دولار موزعة كما يلي بين القطاعات المختلفة : 14.1% للزراعة والري ، 29.3% للصناعة ، 15% للكهرباء والماء والبناء والتشييد ، 3.1% للتجارة ، 14.6% للنقل والمواصلات ، 10.3% للمال والتأمين والعقارات ، و 13.6% للخدمات الاجتماعية والشخصية .

4. المبادرات التي اتخذت والموارد المخصصة لتشجيع استحداث ونقل التقنية بهدف تحسين الإنتاج

تقوم الحكومة السورية بتطوير الإرشاد الزراعي ليشمل البعد البيئي والاقتصادي من خلال تصميم برامج إرشادية واقعية من البيئة ومن واقع المشاكل الزراعية المحلية معتمداً على تطبيق نتائج البحوث العلمية الزراعية وعلى الاحتكاك المباشر والمستمر مع الوسط الريفي ، إضافة إلى دعم الوحدات الإرشادية لتنفيذ عمليات نقل التقانات الحديثة للمزارعين ، وتطوير التعليم والتأهيل والتدريب لتوفير الكوادر البشرية لتنفيذ ذلك ، وشكلت الموارد المخصصة للمجالات المذكورة في عام 2004 من إجمالي الموارد المخصصة لوزارة الزراعة:

البحوث العلمية الزراعية بحدود 9%

التعليم الزراعي والتدريب بحدود 4%

الإرشاد الزراعي بحدود 3%

5. استراتيجيات الإدارة المستدامة لتجمعات المياه والاستثمارات ذات الصلة

ركزت إستراتيجية التنمية الزراعية في سورية على تطبيق تقنيات الري الحديث والاستفادة القصوى من تقنية حصاد المياه ، إضافة إلى الاستمرار بتنفيذ البحوث الزراعية لتحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية حسب طرق الري المختلفة واختيار المحاصيل التي تحقق أفضل العوائد من استخدام وحدة المياه بما يضمن

الاستفادة المثلى من الموارد المائية المتجددة والمتاحة . وتقوم وزارة الري بالإشراف على الموارد المائية وتخصيص الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة عليها .

6. التدابير التي اتخذت لمكافحة إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي على المستوى القطري

تتخذ سوريا كافة الإجراءات الفنية والقانونية الكفيلة بحماية الغابة سواء من العوامل البشرية أو الطبيعية . وتقوم بتنفيذ عدة مشروعات استثمارية بهدف زيادة الغطاء النباتي الحرجي من خلال التحريج الاصطناعي وإنتاج الغراس الحراجية وزراعتها في المواقع الجديدة أو المواقع الأخرى لاستبدال التالف والمحترق والتوزيع على البلديات والمزارعين بأسعار رمزية . حيث تعمل هذه المشاريع على شق الطرق الحراجية وتأمين الآليات والوسائل اللازمة عند وقوع الحرائق . وتم إنشاء العديد من المخافر الحراجية من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لمنع المخالفات المرتكبة بحق الغابة وإحالة المخالفين إلى القضاء . كما سيتم تعديل قانون الحراج رقم 7 لعام 1994 بما يتناسب مع الاستثمار الأمثل للموارد الحراجية .

الالتزام السابع : سننفذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي .

- قامت وزارة الزراعة بالاستفادة من مساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بإعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية .
- أقرت الحكومة السورية توجهاً إستراتيجياً للتنمية الزراعية لعام 2010 التي تهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين دخول العاملين في المجال الزراعي مع المحافظة على الموارد ومنع استنزافها ، وحددت السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذها ، كما تم تضمينها للبرامج المادية والزمنية لفروع الإنتاج الزراعي وتأمين مستلزماته والخدمات المساعدة لذلك وغيرها .
- تنفيذ العديد من مشروعات التنمية لزيادة إنتاج الغذاء وتوفير فرص عمل لسكان الريف وللعاملين في القطاعات الرديفة (تجارة ، نقل ، وغيرها) .
- الاستفادة من المشروعات الممولة من منظمة الأغذية والزراعة مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي والتلفود وغيرها .
- الاستفادة من المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي .
- الاستفادة من مساعدات الدول الأخرى كمنح زيادة إنتاج الغذاء (المنح اليابانية) لتأمين بعض التقانات الحديثة للمساهمة في زيادة إنتاج الغذاء .
- متابعة الاتصال مع الجهات المانحة لتأمين المساعدات الفنية والمادية للمساهمة في تنفيذ مشروعات لزيادة الغذاء وتوفير احتياجات السكان من الغذاء .
- استمرار عمل اللجنة الوطنية التي تشكلت من عدة وزارات بعد مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في عام 1992 لمتابعة مقررات والتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية .
- إرسال التقارير الدورية إلى منظمة الأغذية والزراعة عن التقدم الحاصل في تنفيذ الالتزامات المقررة.

قائمة موجزة بأهم البرامج التي تساهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تقوم الحكومة بتحسين إنتاج الغذاء من خلال تنفيذ استثماراتها العامة وبتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي من خلال إصدار قوانين الاستثمار المختلفة (قانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته وقوانين أخرى) .

بدأت المشاريع التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ عام 1959 ولا تزال بعض هذه المشاريع مستمرة حتى الآن بسبب حاجة القطاع الزراعي لها وإن أغلب هذه المشاريع ذات طابع خدمي .

ومن أهم أهداف هذه المشاريع نذكر:

- في مجال الثروة الحيوانية تؤمن المشاريع اللقاحات والمواد اللازمة لتحسين السلالات وتطوير سلالات النحل .
- في مجال الإنتاج النباتي تؤمن استصلاح الأراضي وتحسين الأصناف والمكافحة وموادها وإنتاج الغراس الحراجية والرعية .
- في مجال التنمية الاجتماعية تهدف إلى تطوير المجتمع الريفي وتأمين حاجات تطويره والنهوض بواقع المرأة الريفية وتأمين مياه الشرب والسقاية .

جدول 8 - أهم البرامج التي تساهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (مليون ل.س)

موازنة عام 2006			موازنة عام 2005			الإتفاق لغاية 2005	التكلفة التقديرية الإجمالية	اسم المشروع
مجموع الاعتماد	موارد خارجية	موارد محلية	الإتفاق	منه موارد خارجية	الاعتماد			
10602	819	9783	7580	940	7929	43904	90381	مشاريع وزارة الزراعة والجهات التابعة لها
8543.5	819	7724.5		940	9929	43904	85869	المشاريع المباشر بها
2058.5	0	2058.5					4512.1	المشاريع الجديدة
9044	819	8225	6479	940	7295	36440	74857	1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (إدارة مركزية)
810	0	810	824		882	3570	7711	2- الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية
290	0	290	163	0	168	360	1818	3- المديرية العامة للمصالح العقارية

0	0	0	7	0	9	26	26	4- المؤسسة العامة لمزارع الدولة
83	0	83	34	0	34	60	594	5- المؤسسة العامة لإكثار البذار
114	0	114	42	0	70	874	201	6- المؤسسة العامة للمباعر
40	0	40	34	0	35	169	369	7- المؤسسة العامة للدواجن
6	0	6	5	0	5	19	52	8- المؤسسة العامة للأسماك
160	0	160	287	0	288	141	2458	9- الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب
55	0	55	99	0	100	982	2295	10- المؤسسة العامة للأعلاف
170	0	170	236	0	237	1089	2204	1-1 تطوير الإرشاد الزراعي
235	0	235	245	0	275	1375	2679	2-1 دعم المكافحات العامة
450	0	450	449	0	449	2319	2850	3-1 إنتاج الغراس المثمرة
750	0	750	645	0	649	4018	5062	4-1 التشجير المثمر
1190	0	1190	1185	0	1210	5688	11766	5-1 تطوير الغابات

المصدر : وزارة الزراعة وإصلاح الزراعي

تابع جدول 8 – أهم البرامج التي تساهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (مليون ل.س)

350	0	350	211	0	217	1295	2955	6-1 تطوير وتعميم الرعاية البيطرية
130	0	130	86	0	99	370	845	7-1 تدرج وتحسين الأبقار المحلية
220	0	220	187	0	190	1004	1647	8-1 تجديد وتجهيز آبار البادية
230	0	230	244	0	249	997	1277	9-1 تطوير البادية السورية
116	0	116	106	0	106	1071	1228	10-1 تطوير الزراعة في المنطقة الجنوبية
29	0	29	33	0	33	145	172	11-1 التشجير المثمر الثاني في القنيطرة
45	0	45	53	0	53	243	424	12-1 الحزام الأخضر حول دير الزور
63	0	63	66	0	68	240	397	13-1 تطوير تربية النحل وإنتاج العسل
1	0	1	66	0	67	3642	3642	14-1 استكمال الطرق الزراعية
28	0	28	23	0	28	123	322	15-1 مفرسة الخيول العربية
99	0	99	137	0	140	602	1035	16-1 تربية وتنمية الغابات
5	0	5	4	0	4	15	31	17-1 محمية التليلة الطبيعية
40	0	40	30	0	30	160	1109	18-1 الاستمطار
411	0	411	440	0	447	2028	4629	19-1 حماية الغابات ومكافحة الحرائق

50	0	50	55	0	56	183	401	20-1- تطوير الثروة السمكية
117	10	107	120	49	121	944	1088	21-1- التنمية الزراعية في جبل الحص
336	106	230	203	113	205	4298	4840	22-1- التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية
889	676	213	361	731	904	1625	4703	23-1- التنمية المتكاملة في البادية السورية
268	0	268	335	0	342	1227	2306	24-1- بناء مقرات لـ 29 ثانوية فنية و 6 معاهد متوسطة زراعية
1	0	1	15	0	15	70	173	25-1- أتمتة العمل في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
60	0	60	1	0	1	131	391	26-1- إنشاءات المجمع التدريبي في الصبورة
13	0	13	12	0	13	32	43	27-1- التنمية الريفية في جبل الحص
38	27	11	49	46	70	79	3146	28-1- التنمية الريفية في إدلب
82	0	82	65	0	67	265	930	29-1- تطوير المراكز التدريبية للتعليم الزراعي
190	0	190	164	0	194	285	526	30-1- تطوير مكافحة الحويبة
25	0	25	7	0	8	28	109	31-1- مسح الموارد الطبيعية والزراعية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد
30	0	30	20	0	20	83	161	32-1- تطوير الإحصاءات الزراعية

المصدر : وزارة الزراعة وإصلاح الزراعي

السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي نفذت ونتائجها ، موضحة أدناه

التطور في مجال الإنتاج الزراعي

يبين الجدول رقم 9 التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الإنتاج الزراعي .

جدول رقم 9 - تطور الإنتاج الزراعي ومكوناته خلال الفترة 1992-2004 بالأسعار الثابتة لعام 2000

***2004		2003		2002		2001		2000		1995		البيان
مليون دولار	مليار ل.س	مليون دولار	مليار ل.س	مليون دولار	مليون دولار	مليار ل.س	مليار ل.س	مليون دولار	مليار ل.س	مليون دولار	مليار ل.س	
8026	418	7346	382	7269	6481	337	356	6481	337	5780	289	إجمالي الإنتاج الزراعي
5203	271	4923	256	4865	4135	215	233	4135	215	3827	199	الإنتاج النباتي
1133	59	1308	68	1250	750	39	73	750	39	1231	64	الحبوب
134	7	115	6	115	58	3	6	58	3	96	5	البقول
806	42	615	32	712	712	37	37	712	37	481	25	المحاصيل الصناعية
557	29	346	18	327	231	12	14	231	12	269	14	الخضار
1613	84	1058	55	1346	1288	67	50	1288	67	731	38	الأشجار المثمرة
2822	147	2423	126	2404	2346	122	123	2346	122	1731	90	الإنتاج الحيواني*
1056	55	885	46	885	808	42	43	808	42	712	37	الحليب ومشتقاته
1363	71	1250	65	1250	1288	67	68	1288	67	808	42	تكاثر الحيوان**
38	2	38	2	19	19	1	1	19	1	19	1	أسماك
250	13	154	8	154	115	6	7	115	6	135	7	بيض

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الواقع الراهن للقطاع الزراعي خلال الفترة 1992-2003
*لايساوي مجموع الفقرات التي تحته ** يشمل اللحم الأحمر والأبيض*** تقديرات المكتب المركزي للإحصاء

تطور الأهداف الوسيطة لاستثمارات القطاع العام الزراعي

يبين الجدول رقم 10 تطور أهم الأهداف الوسيطة لاستثمارات القطاع العام الزراعي .

جدول رقم 10- تطور أهم الأهداف الوسيطة لاستثمارات القطاع العام الزراعي

2003	1995	1992	البيان
			البحوث العلمية الزراعية
1104		627	عدد الأبحاث والتجارب الإجمالية
106	59	35	عدد أبحاث الري
			تطوير الإرشاد الزراعي
1043	816	760	عدد الوحدات الإرشادية
			دعم المكافحات العامة
1547	1613	973	المساحات المكافحة (ألف هكتار)
			تطوير الرعاية البيطرية
120	20.2	94.7	لقاحات منتجة (مليون)
			تدريب وتحسين الأبقار المحلية
787	430	400	تلقينات اصطناعية (ألف)
			الطرق الزراعية
1578	614	347	طول الطرق (كم)
167	46	34	المساحة المخدومة (ألف هكتار)
			مشاريع الاستصلاح
16009	25682		مساحة الأشجار (هكتار)
7589	2707		مساحة المحاصيل (هكتار)

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-مديرية الإحصاء والتخطيط

تطور الاستثمار في القطاع الخاص حسب قانون الاستثمار رقم 10

يبين الجدول رقم 11 تطور استثمارات القطاع الخاص بموجب قانون الاستثمار رقم 10 متضمنة مشاريع إنتاج الغذاء وفرص العمل التي تولدها هذه الاستثمارات .

جدول رقم 11 - تطور استثمارات القطاع الخاص بموجب قانون الاستثمار رقم 10

الفترة	البيان	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات مليون ل.س	قيمة الاستثمارات مليون دولار	عدد فرص العمل
1999-1991		1613	352726	6783	99967
الإنتاج الزراعي		56	10538	203	3478
التصنيع الزراعي		265	68869	1324	18995

22473	1527	79407	321	الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي
65111	5754	299198	746	التصنيع
31182	827	42991	811	النقل وأخرى
60240	4950	257407	2559	2003-2000
179006	11733	610133	4172	المجموع العام لغاية 2003

المصدر: مكتب الإستثمار

مؤشرات الأمن الغذائي

جدول رقم 12 يبين تطور مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة 1990-2004 .

جدول رقم 12 - الجمهورية العربية السورية : مؤشرات الأمن الغذائي وذات الصلة - المؤشرات المستخرجة من قواعد البيانات العالمية

المصدر	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	المؤشر	الكود
																الحرمان من الأغذية وسوء تغذية الأطفال	
FAO			0.6	0.6					0.6					0.7		عدد ناقصي التغذية (بالملايين)	1
FAO			4	4					4					5		نسبة انتشار نقص التغذية في مجموع السكان (%)	2
UNICEF					17											نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال (%)	3
UNICEF					17											انتشار الأطفال ناقصي الوزن ذكور	3 ذ
UNICEF					16											انتشار الأطفال ناقصي الوزن أنثى	13
UNICEF					18											نسبة انتشار القزم (%)	4
UNICEF					14											نسبة انتشار الإصابة بالهزل (%)	5
																استهلاك الأغذية وتنوع النظام الغذائي	
FAO			3038	3040	3052	3038			2980					2830		إمدادات الطاقة الغذائية (نصيب الفرد من السعرات الحرارية/يوم)	6
FAO				53					52					49		نصيب الأغذية غير النشوية من إمدادات الطاقة الغذائية (%)	7
																النمو الاقتصادي والفقر والعمل	
WB/OECD(WB)/CBS	3.5	0.1	0.8	0.9	-1.9	-3.4	3.7	-0.9	1.6	2.5	4.3	1.9	9.8	4.4	4.1	نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (النسبة المئوية سنوياً)	8
UNDP	0.6-0.05															الفقر، السكان الذين يقل استهلاكهم اليومي عن دولار أمريكي واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية 2003-2004)	9
UNDP	10.3															معدل من يعانون الفقر عند خط الفقر القطري (% من السكان عن 2 دولار أمريكي في اليوم تعادل القوة الشرائية 2003-2004)	10
UNDP	0.6-0.07															نسبة راجعية الفقر عند خط الفقر القطري، في الريف (% من السكان واحد دولار أمريكي في اليوم)	10 ر
UNDP	22-6															نسبة راجعية الفقر عند خط الفقر القطري، في الريف (% من السكان 2 دولار أمريكي في اليوم)	10 ر
UNDP	-0.05 0.42															نسبة راجعية الفقر عند خط الفقر القطري، في الحضر (% من السكان واحد دولار أمريكي في اليوم)	10 ح
UNDP	8 - 2.5															نسبة راجعية الفقر عند خط الفقر القطري، في الحضر (% من السكان 2 دولار أمريكي في اليوم)	10 ح
																نصيب الخمس الأفقر من الدخل أو الاستهلاك القطري (%)	11
ILO, UNDP, CBS	12-8	11.7	11.7	11.2												معدل البطالة (%)	12

تابع جدول رقم 12 - الجمهورية العربية السورية : مؤشرات الأمن الغذائي وذات الصلة - المؤشرات المستخرجة من قواعد البيانات العالمية

ILO			8.3	8												معدل البطالة، ذكور (%)	12 ذ
ILO			24.1	23.9												معدل البطالة، إناث (%)	12 إ
WB		1.6	1.5	1.5	2	2.4	2.3	3.9	1.8	2.3	3.6	1.8	1.8	3.1	9.9	خدمة الدين الإجمالي (% من الدخل القومي الإجمالي)	13
																التعليم والمساواة بين الجنسين	
UNESCO			98	98	96 ب	94 ب	93 ب									صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	14
UNESCO			100	100	98 ب	97 ب	96 ب									صافي نسبة التسجيل في الابتدائي، ذكور (%) 2	14 ذ
UNESCO			96	95	93 ب	91 ب	89 ب									صافي نسبة التسجيل في الابتدائي، إناث (%) 2	14 إ
CBS	5.7	6.5	5.3	4.6	2.1	2.2	2.1	2.1		2.3					2.1	الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	15
UNESCO			1	0.9	0.9 ب	0.9 ب	0.9 ب									الرقم الإشاري للمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى معدل الالتحاق الصافي في	16

UNESCO			0.9	0.9	0.9	0.9	0.9									التعليم الابتدائي	17
																الرقم الاشاري للمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي	18
IPU (UNSD)	12	10	10	10	10	10	10	10								نسبة المقاعد النسائية في مجالس النواب/الشيوخ الوطنية (%)	19
																الصحة والمرافق العامة	
UNICEF			77													السكان الذين يحصلون على خدمات تصريف صحي محسنة (%)	20
UNICEF			56													السكان الذين يملكون مرافق صحية محسنة ، في الريف (%)	20 ر
UNICEF			97													السكان الذين يملكون مرافق صحية محسنة ، في الحضر (%)	20 ح
UNICEF			79													السكان الذين يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة (%)	21
UNICEF			64													السكان الذين يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة ، في الريف (%)	21 ر
UNICEF			94													السكان الذين يحصلون على مصادر مياه شرب محسنة ، في الحضر (%)	21 ح
UNAIDS		0.1 -														النسبة المئوية التقديرية للسكان البالغين الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية (%)	22
																التنمية الزراعية	
WB/OECD (WB)/CBS	1.2	0.4	2.7	5	3	17.2-	22.3	2.9-	14.6	4.1	6.1	0.2-	17.9	6.8	20.9	القيمة المضافة للزراعة (النسبة المئوية للنمو سنويًا)	23
FAO				109					101							الرقم الاشاري لإنتاج الأغذية الصافي للفرد	24

تابع جدول رقم 12 - الجمهورية العربية السورية : مؤشرات الأمن الغذائي وذات الصلة – المؤشرات المستخرجة من قواعد البيانات العالمية

IMF (FAO)/CBS	11	10	13	15	16	14	9	10	10	10	8	10	9	8	11	الإنفاق الحكومي المخصص للتنمية الزراعية والريفية (كنسبة مئوية من المجموع)	25
																المياه والموارد الطبيعية والبنية الأساسية	
FAO/MAAR	10.1	9.6	9.7	9.2	8.8	8.6	8.8	-8.5	8.2	7.9	7.8	7.4	6.7	5.8	5.1	الأراضي المرورية كنسبة مئوية من المناطق الزراعية	26
FAO/MAAR	3.2	3.2	3.1	3.1	3	3	2.9	2.8	2.8	2.7	2.6	3.2	3.5	3.9	3.9	المناطق الحرجية كنسبة مئوية من مساحة الأراضي الإجمالية	27
FAO																الأراضي الشديدة التدهور كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية	28
IRF (WB)/CBS	20	20	14	20	21	21	23	23	23	25	24	72	71	72		الطرق المعبدة (النسبة المئوية من مجموع الطرق)	29
																التجارة والديون القطرية	
OECD		918	1553	1878												الالتزامات الرسمية المتلقاة (من البلدان المتلقية) في إطار المساعدة الفنية للتجارة وبناء القدرات (بالآلاف الدولارات)	31
																المساعدات الإنمائية	
FAO		-8	52	15	7	9	87	11	69	49	18	25	199	61	188	المساعدة الخارجية الإجمالية للزراعة المقدمة (من البلدان المانحة) أو المتلقاة (من البلدان المتلقية) (بملايين الدولارات)	34

- 1- يتم حساب القيمة كمتوسط ثلاث سنوات . تشير السنة المذكورة للسنة الوسطى في المدة .
- 2- تشير للسنة الأولى في مدة السنة الدراسية .

أ / 50-0
ب/ تقدير الاتحاد الدولي لنقابات عمال صناعات الأغذية والتبغ والقنادق .
ج / تقدير الفاو .
د / بيانات مؤقتة .

مختصرات

FAO: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

ILO: International Labour Organization.
IMF: International Monetary Fund.
IPU: Inter-Parliamentary Union.
IRF: International Road Federation.
OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development.
UNAIDS: Joint United Nations Programme on HIV/AIDS.
UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development.
UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
UNICEF: United Nations Children's Fund.
UNSD: Millennium Indicators Database, United Nations Statistics Division.
WB: World Bank.
MAAR: Syrian Ministry of Agriculture and Agrarian Reform.
CBS: Syrian Central Bureau of Statistics.